



لجنة الزراعة

الدورة السابعة والعشرون

28 سبتمبر/أيلول - 2 أكتوبر/تشرين الأول 2020

معلومات محدثة عن كوفيد-19 وأثره على الأمن الغذائي والتغذية والنظم الغذائية

الموجز

إنّ تضافر تأثيرات كوفيد-19 والركود العالمي سيؤديان إلى تفاقم أوضاع الجوع وسوء التغذية على نحو ملحوظ بشكل أسوأ مما كانت عليه في عام 2020 وحتى عام 2021. وإنّ الفقراء في البلدان المنخفضة الدخل وفي العديد من البلدان النامية المتوسطة الدخل التي تعتمد على الواردات الغذائية هم الأشدّ عرضة لتلك التأثيرات. وخلافاً للأزمة الغذائية في الفترة 2007-2008، لا يتمثل التحدي اليوم بالدرجة الأولى في توافر الأغذية بل في القدرة على الحصول عليها؛ لكنّ هذا عرضة للتغيير. ويجب أن يكون منع الجوع في صلب الاستجابة لجائحة كوفيد-19. لذا، تعمل منظمة الأغذية والزراعة (المنظمة) باستمرار على تقييم الأثر المتغير للجائحة على الأمن الغذائي والتغذية وتصدر توصيات على مستوى السياسات مستندة إلى الأدلة للأعضاء وتشجّعهم على العمل معاً بشكل متضافر. كما تعمل المنظمة عن كثب مع الفرق القطرية للأمم المتحدة وسواها من الوكالات لإجراء عمليات التقييم الوطنية لكوفيد-19 وهي، من خلال نهج "العمل يبدأ بيد"، تقود جهود وضع البرامج للمحافظة على أداء سلاسل الإمدادات الغذائية من أجل إنقاذ الأرواح وضمان الأمن الغذائي والتغذوي للجميع.

الإجراءات المقترحة اتخاذها من جانب اللجنة

إن اللجنة مدعوة إلى القيام بما يلي:

- النظر في تأثيرات الاستجابة على مستوى السياسات لجائحة كوفيد-19 بالنسبة إلى التنمية المستدامة للأغذية والزراعة وتحديد مجالات العمل الإضافي.
- وتحديد أوجه الابتكار الممكنة لتعزيز أثر الاستجابات على مستوى السياسات لجائحة كوفيد-19 والحرص على عدم ترك أحد خلف الركب.

- والنظر في المجالات التي يمكن الاستثمار فيها لتعزيز الاستجابة على مستوى السياسات وضمن الاستمرارية وتحسين الإنتاج والتجهيز والتوزيع الزراعي الغذائي.

يمكن توجيه أي استفسارات بشأن مضمون هذه الوثيقة إلى:

السيد Máximo Torero

كبير الخبراء الاقتصاديين

مسار التنمية الاقتصادية والاجتماعية

الهاتف: +39 065705 0869

أولاً - معلومات أساسية

- 1- إن تفشي جائحة كوفيد-19 والتدابير المتخذة للقضاء عليها والانكماش العالمي تهدد جميعها أداء النظم الغذائية ومن شأنها أن تخلف أضراراً جسيمة على صحة الإنسان والتغذية.
- 2- ولقد أظهرت الجائحة بقدر أكبر مكامن الضعف في النظم الغذائية. فرغم وفرة الغذاء، يعجز أكثر من 820 مليون نسمة من الفقراء والضعفاء عن الحصول بشكل منتظم على أنماط غذائية صحية. وهذا العدد عرضة للارتفاع بشكل سريع خلال الأشهر المقبلة.

ثانياً - تقييم منظمة الأغذية والزراعة لتهديد كوفيد-19 والإجراءات الموصى بها

ألف - لماذا يجب لمنع الجوع أن يكون في صميم برنامج التحفيز

- 3- إن التحدي اليوم لا يكمن في توافر الأغذية بل في الاختلالات التي تصيب أسواق الأغذية والقدرة على الحصول عليها. ففي البداية، كانت إمكانية الإخلال بسلاسل الإمدادات الغذائية الدولية مصدر قلق غير أن البلدان نجحت في المحافظة على أداء سلاسل الإمدادات العالمية. و عوضاً عن ذلك، من المتوقع أن يفاقم الانكماش العالمي الحاد الجوع وسوء التغذية في ظلّ خسارة الأشخاص مداخيلهم التي تمكّنهم من شراء الأغذية. وقد تراجعت عائدات الصادرات والتحويلات المالية بالنسبة إلى العديد من البلدان، لا سيما الدول النامية الجزرية الصغيرة. وتوقف القطاع السياحي عن العمل. وتواجه البلدان المصدرة للنفط وتلك المعتمدة على صادرات السلع الأساسية صعوبات مالية. أما البلدان المنخفضة الدخل إلى المتوسطة الدخل، خاصة تلك التي تسجل أدنى مستويات الدخل والبلدان المتوسطة الدخل التي يُحصى فيها أكبر عدد من الجياع والفقراء، فهي الأشدّ تضرراً.
- 4- وتشير تقديرات المنظمة إلى أنّ انخفاض نمو الناتج المحلي الإجمالي سوف يؤدي إلى ارتفاع معدل النقص التغذوي، خاصة في بلدان العجز الغذائي ذات الدخل المنخفض والبلدان المستوردة الصافية للأغذية. واستناداً إلى سيناريوهات ثلاثة، تفيد تقديرات المنظمة بأنّ انخفاضاً بنسبة 2 في المائة في النمو العالمي للناتج المحلي الإجمالي سوف يؤدي إلى انضمام 14.4 ملايين شخص إضافي إلى صفوف الجياع؛ فيما يؤدي انخفاض بنسبة 5 في المائة إلى زيادة في عدد الجياع قدرها 38.2 مليون شخص؛ وقد يؤدي انخفاض بنسبة 10 في المائة إلى التحاق 80.3 ملايين شخص إضافي بصفوف الجياع.
- 5- وتشكل الإمدادات الغذائية جزءاً من الاستجابة الصحية الفورية لجائحة كوفيد-19. لذا، يتعيّن على البلدان كافة أن تركز على تلبية احتياجات أشد الفئات ضعفاً من خلال تعزيز المساعدة الغذائية في حالات الطوارئ والتدخلات على مستوى التغذية وتوسيع نطاق الحماية الاجتماعية. ويجدر بالبلدان العمل فوراً على حماية جميع العاملين في النظم الغذائية بما في ذلك في مجالات تسويق الأغذية وتجهيزها وتوزيعها فضلاً عن حماية إنتاج الأغذية لأصحاب الحيازات الصغيرة. ويجب أن تبقى قنوات التجارة العالمية مفتوحة. فالأسواق العالمية للأغذية عاجزة عن العمل من دون التجارة المفتوحة.
- 6- وسيتعيّن في الأجل البعيد إعادة تكييف التدابير التحفيزية لمواجهة التهديدات الحالية المحدقة بالأمن الغذائي من أجل معالجة عدم تكافؤ النظم الغذائية وبناء قدرتها على الصمود. وهذا يعني بناء نظم غذائية قادرة على توفير أنماط غذائية صحية للجميع بموازاة تشجيع الاستخدام المستدام للموارد الطبيعية والتنوع البيولوجي وخدمات النظام الإيكولوجي.

باء - تقييم مدى تعرّض البلدان لتأثيرات كوفيد-19

7- أجرت المنظمة تقييمًا لمدى تعرّض البلدان لقنوات انتقال متعددة يمكن للجائحة من خلالها التأثير على أسواق المواد الغذائية والزراعية. وتتميز جائحة كوفيد-19 في كونها تُحدث صدمة مزدوجة على صعيدي العرض والطلب تتجلبان في مراحل زمنية مختلفة. فعلى جانب العرض، هناك طرق مختلفة قد تؤثر من خلالها الصدمات على صعيدي الصحة والاقتصاد على أداء الأسواق، مما يعني أنّ أفضل التدابير العلاجية قد تكون مختلفة. أما على جانب الطلب، فثمة إجماع على أنّ الطلب على المنتجات الزراعية وتجارها سوف يتباطأ في نهاية المطاف بسبب انكماش النشاط الاقتصادي وارتفاع معدلات البطالة. وسيؤدي هذا الانكماش إلى مزيد من انكماش العرض خلال النصف الثاني من عام 2020.

8- ويختلف الوضع الراهن للعرض والطلب عما كانت عليه الأحوال خلال الفترة 2007-2008 وما بعدها حينما سجلت أحدث أزمة غذائية عالمية. فمخزونات الحبوب أعلى بشكل ملحوظ اليوم فضلاً عن كون الكميات المحصودة هذا العام مواتية للغاية. ورغم وجود بعض الاختناقات اللوجستية، من غير المرجح أنّ يؤدي النقص في الإمدادات إلى أزمة غذائية عالمية في المستقبل القريب. ومن جهة أخرى، قد يعاني السكان في البلدان المنخفضة الدخل أزمة غذائية بفعل الانكماش الشديد نتيجة افتقارهم إلى المدخيل وليس بسبب ارتفاع أسعار المواد الغذائية. ويعتمد مدى تأثير الجائحة على الطلب على الأغذية على حجم الرزود وقدرة الأشخاص على الحصول على الائتمانات وبرامج الحماية الاجتماعية.

9- وخلال النصف الثاني من عام 2020، قد تتراقف الاختلالات المحلية في أسواق الأغذية مع ركود عالمي فتحدثان معاً انكماشاً ملحوظاً في الإمدادات الغذائية العالمية في العديد من البلدان. ومنعاً لذلك، من الضروري تكثيف جمع البيانات وإحداث زيادات ملحوظة في الحماية الاجتماعية بما في ذلك في المناطق الريفية وتقديم استجابات في الوقت المناسب على مستوى السياسات من أجل حماية سبل عيش المنتجين ومدخيلهم. وإنّ الإحاطة بشأن السياسات والبيانات الصادرين عن الأمين العام بشأن أثر جائحة كوفيد-19 على الأمن الغذائي والتغذية (9 يونيو/حزيران 2020) يوائمان بحزم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية مع هذه الخطة.

ثالثاً - استجابة المنظمة لجائحة كوفيد-19

جيم - إحاطات لرسم السياسات بالاستناد إلى الأدلة

10- اعتباراً من 31 مايو/أيار 2020، أصدرت المنظمة 38 إحاطة بشأن السياسات تتضمن عمليات تقييم كمية ونوعية لأثر الجائحة على سلاسل الإمدادات الغذائية وتجارة الأغذية والأسواق وصغار المنتجين والنظم الغذائية القادرة على الصمود. وقد ساعدت هذه الإحاطات في وضع إطار للنقاش العام حول التأثيرات الممكنة لكوفيد-19 على الأمن الغذائي والتغذية.

دال - إدارة البيانات وتحليلها

11- تعمل المنظمة من خلال تحليل البيانات الضخمة على رصد التجارة وجمع المعلومات عن المسائل اللوجستية وتجري تقييمًا لكيفية معالجة المشاكل وتتيح بشكل مستمر دفقًا من المعلومات عن الأسواق للحد من أوجه عدم اليقين. وتستخدم المنظمة روزناماتها الخاصة بالمحاصيل لمراقبة الإمدادات الغذائية في البلدان من خلال تحليل الأوضاع الزراعية الإيكولوجية والمناخية السائدة وإسداء المشورة للحكومات بشأن المخاطر المحدقة بدورات الزرع والحصاد للأغذية والأعلاف الرئيسية. وهذا من شأنه المساعدة على ضمان وجود إمدادات غذائية قبل فترات الإغلاق التام وخلالها وما بعدها. ومن خلال

استضافة ودعم نظام المعلومات المتعلقة بالأسواق الزراعية (AMIS)، وهي مبادرة أطلقتها مجموعة العشرين، تزود المنظمة البلدان والمستثمرين بمعلومات عن أوضاع الأسواق مما يزيد من درجة الشفافية.

هاء - الاجتماعات الرفيعة المستوى والبيانات المشتركة

12- دعت المنظمة إلى عقد عدد من الاجتماعات الرفيعة المستوى وقدمت الدعم لها من أجل حث البلدان على اعتبار الأغذية والزراعة خدمات أساسية خلال فترات الإغلاق التام والعمل معاً على المحافظة على أداء سلاسل القيمة الغذائية. إذ ساندت المنظمة مثلاً من خلال دعمها الفني لمؤتمر قمة قادة بلدان مجموعة العشرين واجتماع وزراء الزراعة في بلدان مجموعة العشرين، ووزراء الزراعة في بلدان مجموعة العشرين من أجل اعتماد بيان تعهدوا فيه تيسير التدفقات التجارية المفتوحة للمنتجات الزراعية من أجل المحافظة على الأمن الغذائي والتغذية في العالم. وقدمت المنظمة المساعدة اللازمة لـ 45 وزيراً من بلدان الاتحاد الأفريقي من أجل إصدار إعلان لحماية الشرائح السكانية الأضعف في أفريقيا. وقدمت المنظمة الدعم كذلك لوزراء الزراعة في 25 من بلدان أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي من أجل التوقيع على اتفاق لتضافر الجهود بغرض حماية الإمدادات الغذائية في الإقليم.

رابعاً - دور المنظمة في استجابة منظومة الأمم المتحدة لجائحة كوفيد-19

13- تعمل المنظمة أيضاً مع الفرق القطرية للأمم المتحدة ومع وكالات أخرى لتحفيز الجهود في سبيل تحسين الأمن الغذائي خلال تفشي الجائحة. وإنّ المنظمة جزء أيضاً من خطة الاستجابة الإنسانية العالمية للأمم المتحدة. وهي تعمل كذلك على تكييف نهج إقامة الشراكات بالاستناد إلى الأدلة الخاص بمبادرة العمل يداً بيد للحد قدر المستطاع من تأثيرات كوفيد-19.